بمثاله وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وإن اشتركا في الجواز وليسا
بمنسيا وبين في الحذف فما نوهمه لا لعينه والمجرور نوعان مجرور بالإضافة ومجرور
بالحرف فالأول يجوز حذفه إن كان المضاف وصفا عاملا ليس باسم مفعول نحو فاقض ما
أنت قاض أي ما أنت قاضيه وقوله
ويحرمك ما نلت في الصوارف بالخصا ... ولا جاز إجراءات الطب ما الدهر صانع
والثاني يجوز حذفه أيضا إن تعين للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول
أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد
محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو ويشرب مما تشربون أي منه
وقوله لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر
أي ركنت إليه وقولك مررت بغلام الذي مررت أي به فإن لم يتعين العائد
للربط كمررت بالذي مررت به في داره أو جرا معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي
أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذي مررت به أو جر بحرف مماثل لما جر
به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به لأن أحد الحرفين للسببية أو لفظا
ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي سرت به أو كان محصورا كمررت بالذي ما مررت إلا به
أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به أو حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت
فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم أن هذه الشروط التي ذكرناها
لجواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله إنما تركها إحالة
على الأمثلة فإنها جامعة للشروط وصلة غير أل إما جملة كما مر أو ظرف
أو جار ومجرور تامين أي تتم بهما الفائدة فجاء الذي عندك أو في الدار
فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما إذا وقعا صلتين متعلقان باستقر وشبهه
مما هو فعل حال لكونه محذوفا وجوبا لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لأن صلة
وهما في اصطلاح النحاة كالبصريين والسكنى في اصطلاح العجم إذا أطلق
أحدهما شمل الآخر وإذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الإيمان والإسلام
والمشرك والكافر ثم الخامس من المعارف أل ولا أما أنا أي أداة
التعريف وهي أل بجملتها للتعريف عند الخليل وسيبويه لأن الخليل الهمزة

عنه

عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة أم وإن حذفت في الوصل لكثرة الا
ستعمال وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة وهي عنده همزة وصل زائدة
لا أنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من
الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه واستدل على صحته
بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها ونازعه أبو حيان في ذلك وردها
وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام
الخليل ما يدل على أن الهمزة أصلية مقطوعة في الوصل كهمزة أم لأن
اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتدا
بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للأخفش وسيبويه في
في أحد قوليه المشهور عنه وصححه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره في
المصنف في حواشيه وقال إنه ما يحتمل مكان وجميع ما اعترضوا به عليه في
مقابل بمثله أو مجاب عنه لا أنه رجح في الجامع قول الخليل وبسطها في عبارته
هنا وفي الشذور والحاصل تحرك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش لأنها
إن حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح
التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها وعن المبرد أن الهمزة للتعريف و
اللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وتكون أل للعهد وهي التي
عهد مصحوبها إما ذكرا نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها التنبيه على
أن مصحوبها هو الأول بعينه إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره أو ذهنا
نحو إذ هما في الغار وجاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه
أو حضورا نحو اليوم أكملت لكم دينكم أو للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها
أصلا وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد لأنها إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث
هي هي أي لا باعتبار شيء كأهلك الناس الدينار والدرهم أي جنسهما
وجعلنا من الماء كل شيء حي أي حقيقة الماء المعروف وقيل المني وهذه لا من
يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا أو لاستغراق أفراده وهي التي تخلفها كل حقيقة
نحو وخلق الإنسان أي كل فرد من أفراد الإنسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)